مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"

التقرير الإداري 2013

يعمل مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات" في مجال متابعة ورعاية شؤون الاسرى منذ تأسيسه، وأبدى اهتماماً خاصاً في متابعة الاوضاع الصحية للاسرى في السجون الاسرائيلية حيث كان للمركز دوراً مهماً وملموساً على هذا الصعيد، ولقي دعماً وتعاوناً وطنياً ومؤسساتياً من قبل وزارة شؤون الأسرى والمحررين ووزارة الصحة ونادي الأسير الفلسطيني ونقابة الأطباء الفلسطينيين من أجل استمرار المركز بدوره وتقديم خدماته ومتابعاته للملف الصحي للاسرى لأهميته والحاحيته الإنسانية والوطنية والقانونية والسياسية.

وقد راكم مركز "حريات" في السنوات الماضية خبرة واسعة في مجال متابعة الاوضاع الصحية للأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي. ويسعى على أساس ذلك لمزيد من التخصص والاستدامة في هذا الجانب طالما بقي هناك أسرى وأسيرات في السجون واستمرت سياسة الإهمال الطبي المتعمد المنتهجة بحقهم، حيث يشكل تنفيذه لهذا المشروع نقطة انطلاق جدية وفاعلة في إسناد قضية الأسرى المرضى. وقد نجح خلال عمله السابق ومع بدء تنفيذ المشروع في مطلع عام 2013 في تسليط الضوء على هذه القضية الهامة التي اصبحت موضع اهتمام المستوى السياسي والمجتمع الفلسطيني بكل مكوناته. حيث تعاقد المركز مع محامين من ذوي الخبرة في زيارات السجون وفي كيفية التعامل مع إدارات السجون الإسرائيلية للاطلاع على اوضاع الأسرى المرضى وعلى احتياجاتهم بهدف تقديم كل مساعدة ممكنة لهم على الصعيد الصحي أو القانوني أو الإعلامي.

وقد أسهم حريات إلى جانب وزارة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني في متابعة قضية الأسير المريض محمد التاج واطلاق سراحه جراء خطورة حالته الصحية حيث كان يعاني من تكلس في عمل الرئتين وتليف تصل نسبته إلى 85%، وهو يواصل حياته قبل الافراج وبعده من خلال جهاز التنفس الصناعي الذي يلازمه على مدار الساعة.

والتاج الذي يبلغ من العمر إحدى وأربعين عاماً ومحكوماً 15 عاما أمضى منها عشرة أعوام. وعلى الرغم من تردي حالته الصحية رفضت مصلحة السجون والأجهزة الأمنية الإسرائيلية الإفراج عنه لدى مثوله أمام محكمة الثلث أكثر من مره كان آخرها في 28 شباط 2013 بحجة عدم وجود تقرير طبي يمكن للمحكمة الإعتماد عليه لإتخاذ قرارها، علماً بأن حالة التاج معروفة جيداً لدى مصلحة السجون وإدارة سجن هداريم وإدارة عيادة سجن الرملة وأطبائها، لكن المحكمة أمام كل هذه المعطيات رفضت اتخاذ قرار باطلاق سراحه ليتمكن من الحصول على العلاج اللازم خارج السجن حيث يلزمه زراعة رئتين بأسرع وقت ممكن.

وعليه عمل مركز حريات على متابعة قضيته من خلال العمل على إدخال طبيب مختص لمعاينته وتقديم تقرير طبي يصف حالته للمحكمة، وعلى متابعة الحالة قانونياً لتسريع الإفراج عنه وسحب الذرائع من المحكمة. وكان لابد من تحرك سريع لانقاذ حياة الأسير التاج، لذا قرر المركز ومحاميه وبمشاركة

الاستاذ سليمان شاهين محامي وزارة شؤون الأسرى العمل وبأسرع وقت ممكن للضغط على مصلحة السجون للسماح لطبيب مختص بأمراض الرئة بزيارته ومعاينته، وقد تم التنسيق معه لهذا الغرض بعد أن اطّلع على الملف الطبي الذي عملنا على احضاره من مصلحة السجون بعد أن أخذنا توقيع التاج لرفع السرية الطبية عنه على ان يقوم الطبيب بتقديم تقريره للمحكمة وأن يتولى مركز حريات التغطية المالية لكل هذه الاجراءات والتي قدرت بحوالي ($1950) كشفية الطبيب و($4850) تكلفة التقرير الطبي الذي يقدمه ومثوله امام المحكمة لنقاش التقرير وأن نتولى نحن ووزارة شؤون الإسرى والمحررين المتابعة القانونية لاطلاق سراحه. وعلى إثر المتابعة القانونية وافقت مصلحة السجون على قيام الطبيب بزيارة الأسير محمد التاج بتاريخ 2013/4/24 وفي 2013/4/18 أي قبل ستة أيام من موعد الزيارة أبلغت سلطات الاحتلال وزارة الشؤون المدنية وبشكل مفاجيء عن نيتها هذا اليوم الموافق 2013/4/24 الافراج عن التاج، وفعلاً أفرج عنه بهذا التاريخ نظراً لخطورة حالته الصحية.

وعلى خلفية الحملة الإعلامية التي قمنا بها مع المؤسسات الفلسطينية وأهالي الأسرى المرضى ووزارة شؤون الأسرى والمحررين وكمحاولة من قبل الحكومة الإسرائيلية ومصلحة السجون التهرب من المسؤولية ليس فقط من الإهمال الطبي الذي تعرض له التاج أو لرفضها القيام بعلاجه بما في ذلك زراعة رئتين له وهي عملية مكلفة جداً؛ إنما أيضا لتخوف هذه الحكومة من وفاة مفاجئة للتاج وما سيتبعها من ردود فعل في الشارع الفلسطيني وانتقادات دولية خصوصاً بعد وفاة خمسة أسرى إثنان منهم بعد أسابيع من الافراج عنهم بسبب حالتهم الصحية وهم زكريا عيسى وزهير لبادة وأشرف أبو ذريع وكذلك بعد أيام على وفاة الأسير ميسرة أبو حمدية بتاريخ 2013/4/2 الذي عانى من سرطان الحنجره وقبله الأسير عرفات جرادات الذي توفي بتاريخ 2013/2/23 جراء التعذيب وسياسة الإهمال الطبي.

وبفعل الجهد الجماعي الذي بُذل في متابعة قضية التاج والتي وضعت مصلحة السجون وأطباءها في مأزق؛ تقرر الافراج عن الأسير محمد التاج دون أن يقوم مركز حريات بدفع أي مبلغ من المبالغ التي أشير لها أعلاه. وبعد هذا النجاح يسعى مركز حريات لمتابعة ملف الأسير معتصم رداد المصاب بسرطان الأمعاء وحالته الصحية خطيرة جداً بنفس الطريقة والآليات التي تابع بها ملف الأسير التاج، حيث حصل المركز على ملفه الطبي.

وبعد الافراج عن الأسير المحرر محمد التاج تم نقله إلى مجمع رام الله الطبي لتلقي العلاج وواصل مركز حريات جهوده لضمان تقديم العلاج اللازم له، وبعد جهود مضنية من قبل الجميع بما في ذلك المؤسسات والفصائل الفلسطينية قرر الرئيس محمود عبّاس تغطية تكلفه علاجه البالغة حوالي 400 ألف دولاراً على نفقة السلطة الوطنية الفلسطينية. ووافقت دولة النمسا مشكورة بعد اتمام كل الاجراءات المطلوبة فلسطينيا باستقباله في مستشفياتها لتقديم العلاج اللازم له، على أن يتم في المرحلة الأولى تغطية ما قيمته 120 ألف يورو من تكاليف علاجه. وفي سياق تبني حريات لقضيته وممارسة الضغط على السلطة الوطنية والمجتمع الدولي أصدر حريات بياناً بهذا الشأن إلى جانب الدور الذي قام به الامر الذي شكل ضغطاً على المستوى الوطني الفلسطيني للوصول لهذه النتيجة علماً أن المجتمع الفلسطيني والمستوى السياسي يتابع قضية التاج لحساسيتها وأهميتها بعد كل الجهود المضنية التي بذلت من أجل اطلاق سراحه على خلفية وضعه الصحي والاهمال الطبي الذي تعرض له في السجن وهو دليل ورسالة للأسرى على مدى اهتمام المجتمع الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية بالأسرى المرضى وهم داخل السجن أو بعد الإفراج عنهم، ومن الجدير ذكره أن الأسير المحرر محمد التاج قد حصل على العلاج في النمسا وتتم

متابعته بشكل دوري حيث تحسن وضعه الصحي لدرجة الاستغناء عن انبوبة الاوكسجين وفي طريقه للتعافي من معاناته مع المرض.

كما عمل المركز خلال الأشهر الماضية على دعم قضية الأسير سامر العيساوي؛ والذي نفذ أطول اضراب عن الطعام في التاريخ والذي استمر277 يوماً. وقد خاض الأسير سامر اضرابه في 2012/8/1 نتيجة لإعادة اعتقاله من قبل سلطات الاحتلال بعد اطلاق سراحه في صفقة وفاء الأحرار بحجة اختراقه لشروط الصفقة. وقمنا نحن والمؤسسات الحقوقية الفلسطينية ووزارة شؤون الأسرى والمحررين بحملات ضغط ومناصرة بما في ذلك الاتصال بالأخوة في سفارة مصر العربية في رام الله لتحميل الحكومة الاسرائيلية المسؤولية عن حياته والضغط عليها من أجل تلبية مطلبه العادل المتمثل باطلاق سراحه. اضافة إلى اصدار العديد من البيانات التي تندد بسياسية الإهمال الطبي وتدعو بالسماح لطواقم طبية لزيارة الأسير سامر ومعاينته وتشخيص وضعه الصحي خلال فترة اضرابه، واستمر حريات بمتابعة وضعه الصحي وزيارته في السجن من أجل اجراء الفحوصات الطبية اللازمة وتقديم الغذاء المناسب له حتى لحظة الافراج عنه.

وفيما حاولت مصلحة السجون عزل الأسير سامر عن محيطه الخارجي وممارسة الضغوط النفسيه عليه لانهاء اضرابه عن الطعام فقد ماطلت باجراءات السماح لمحاميي المركز بزيارته، وعلى الرغم من ذلك نجح المركز بزيارته عدة مرات للاطمئنان على حالته الصحية. وقد حظي حريات بتقدير خاص من العيساوي وعائلته في المؤتمر الصحفي الذي عقده إثر تعليق سامر اضرابه بعد انتصاره وتحقيق مطالبه العادلة، وأصبح حريات يعتبر الآن بالنسبة لأهالي الأسرى وإلى مؤسسات المجتمع المدني مرجعية أساسية في ملف الأسرى المرضى، خصوصاً في ظل التعاون والتكامل التام مع وزارة الأسرى والمحررين وغيرها من الجهات الفلسطينية وكذلك الاعلاميين واعتماد قوائم المركز حول الأسرى المرضى التي انجزت مع الوزارة، حيث قامت بإرسال قوائم الأسرى المرضى التي لدى المركز للاتحاد الاوروبي واستعانت مؤسسة معاقون بلا حدود بهذه القوائم لعرضها في اجتماع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وقام المركز بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتزويد الأسرى ذوي الإعاقة المحتجزين في عيادة سجن الرملة بأربع كراسي متحركة لتسهيل حياتهم ومساعدتهم على الحركة وهم منصور موقدة، عثمان الخليلي، معتز عبيدو وناهض الأقرع.

وفي هذا السياق قام المركز بترتيب لقاء مع منظمة الصحة العالمية (WHO) لحثها على تنفيذ قرارها الصادر بتاريخ 2010/5/20 والقاضي بتشكيل لجنة طبية دولية متخصصة لزيارة السجون والاطلاع عن كثب على أوضاع الأسرى المرضى ومن أجل بحث إمكانية التعاون في تسهيل زيارات الأطباء للأسرى المرضى في السجون الإسرائيلية[1] خصوصاً وأن مصلحة السجون الإسرائيلية واطباءها تمعن في سياسة الإهمال الطبي وتماطل في السماح لدخول أطباء من الخارج لمعاينة الأسرى المرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة وخطيرة. كذلك قام المركز بإرسال نداء عاجل إلى منظمة الصحة العالمية والصليب الأحمر الدولي بتاريخ 2013/4/1 لتشكيل لجنة طبية دولية لزيارة الأسرى المرضى في السجون الإسرائيلية وقد أبدى الصليب الأحمر الدولي في رسالته للمركز بتاريخ 2013/5/8 استعداده التام للتأكد من حصول الأسرى المرضى على العلاج المناسب لهم من خلال زياراتهم الدورية لمراكز الاعتقال

[1] **ملحق رقم 1**: بأسماء الأسرى المرضى الذين طلبوا اطباء مختصين لزيارتهم،

والسجون الاسرائيلية، وقد أكدت الرسالة على ضرورة التزام الجهة الحاجزة بتحمل المسؤولية الكاملة في تقديم الخدمات العلاجية للمحتجزين حسب القوانين الدولية.
ونجح المركز في مرحلة لاحقة وبالتعاون التام مع وزارة شؤون الأسرى والمحررين بانشاء قائمة من الأطباء المتخصصين[2] وبإدخال أربعة أطباء ومعاينة أربعة أسرى وهم:

1. **الأسير ثائر حلاحلة** الذي قام بزيارته الطبيب أسامة عبدالله بتاريخ 2013/8/7 والذي أفاد بتقريره الذي قدمه لمركز حريات بأن المريض يعاني من فيروس الكبد الوبائي وأنه بحاجة إلى اجراء فحوصات طبية ومتابعة مستمرة. وكان للزيارة أكبر الأثر النفسي والمعنوى على حالة الأسير ثائر الذي كان يعتقد أن الإصابة بهذا المرض تعني الموت وعدم الشفاء نهائياً. فأكد له الطبيب أنه سبق وتابع حالات مرضية مشابهة لحالته وشفيت من المرض.

2. **الأسير معتصم رداد** ويبلغ من العمر 32 عاماً من سكان قرية صيدا– قضاء طولكرم محكوم 21 عاما منذ اعتقاله بتاريخ 2006/1/12، يعاني من سرطان الأمعاء وضغط الدم، التهاب مزمن في الامعاء، تقرحات والتهابات مزمنة في القولون، التهاب شديد ومزمن في المفاصل، تضخم في الكبد والطحال وفقر الدم. حيث تمكن الدكتور هاني عابدين وزير الصحة السابق من زيارته في سجن هداريم، واجرى الفحوصات الطبية اللازمة له، وثبت خلال التقرير الذي قدمة أن الاسير رداد مصاب بسرطان الأمعاء وأنه بحاجة ماسة للمتابعة في مستشفى متقدم ومختص، وان استمرار وجوده في الأسر هو خطر على حياته وبمثابة حكم بالاعدام عليه. وقد زار د. هاني الاسير بتاريخ 2013/11/26 وأوضح بدوره أن معتصم يعاني من ضعف عام، واضرار بالوجه والجسم، وشحوب وهبوط في نبضات القلب، وآلام حادة في البطن، ونزيف دائم مع البراز، وآلام في المفاصل، وعدم القدرة على التبول، وسعال حاد مصحوب ببلغم مع دم. والآن اعتماداً على التقرير الطبي يقوم المحامين بمتابعة قضيته للمطالبة بالإفراج المبكر عنه.

3. **الأسير نعيم الشوامرة** الذي تمت زيارته بتاريخ 2013/11/29 وبعد إجراء الفحوصات الطبية له من قبل الطبيب رفيق مصالحة أشار أنه بحاجة إلى عناية طبية مكثفة وأن مرضه دخل مرحلة متقدمة، حيث بدأ يجد صعوبة في الأكل والبلع وضعف في عضلات اليدين والرجلين والصعوبة بالمشي إضافة إلى صعوبة التنفس. وقال أن الشوامرة أصيب بالمرض منذ 20 شهرا خلال وجوده بالسجن ويعاني من مرض ضمور العضلات من نوع ALS وهو في مرحلة متقدمة تعرّض حياته للخطر
وقرر الطبيب مصالحة ضرورة وضع الأسير الشوامرة تحت العناية الطبية المكثفة لخطورة حالته وتوفير تنفس اصطناعي له و خاصة في الليل ومساعدته في تلقي وجبات الطعام ومن خلال أنبوب للغذاء، والمساعدة في تحسين الكلام لديه بواسطة شخص مهني إضافة إلى العلاج الطبيعي لمنع تشنج العضلات ومساعدته في القدرة على المشي والحركة. وأضاف الطبيب في تقريره: "من المهم مواصلة العلاج الدوائي له لمساعدته على إفراز اللعاب خلال الليل حتى لا يختنق ويتحسن وضعه التنفسي وذلك من خلال دواء يسمى (رولاتك)".

[2] **ملحق رقم 2**: قائمة بأسماء الاطباء المختصين المخولين بزيارة السجون

وفي أقل من شهر على هذه الزيارة وقبل نهاية عام 2013 تم اطلاق سراح الأسير الشوامرة مع الدفعة الثالثة من قدامى الأسرى الذين تحرروا في 2013/10/29 علماً أن اسمه لم يكن وارداً ضمن قائمة المرشحين للافراج، وكان للتقرير الطبي الذي قدمه مصالحة وهو رئيس قسم الأعصاب في مستشفى سوروكا في بئر السبع أكبر الأثر على اتخاذ الحكومة الإسرائيلية والأجهزة الأمنية القرار بالإفراج المبكر عن الشوامرة لأن التقرير الطبي الذي أوضح خطورة الحالة الصحية للشوامرة والمدة الافتراضية المحدودة المتبقية من حياته من شأنه وضع كل الجهات المختصة في اسرائيل أمام المسؤولية والمحاسبة. وهذا النجاح هو الأخر أعطى المركز ووزارة شؤون الأسرى دفعة أخرى للاستمرار في المتابعة وفق ذات النهج من اجل تحقيق المزيد من النتائج الايجابية والملموسة على هذا الصعيد.

4. **الأسير محمد براش:** حيث قام بزيارته الطبيب خالد طقطق اخصائي طب وجراحة العيون بتاريخ 2014/1/1، حيث يعاني الأسير براش من مشاكل بالبصر فهو لا يرى في العين اليمنى مطلقاً ويعاني ضعف شديد بالرؤيا في العين اليسرى وهو بحاجة إلى إجراء عملية زراعة قرنية، وأفاد التقريرالذي قدمه الطبيب طقطق أنه لا يمكن استرجاع النظر في العين اليمنى حيث أن هناك التصاقات داخلية وتقلص في العين تعيق اجراء اية عملية بشكل ناجح، كما أن نجاح اي عملية في العين اليسرى يكاد يكون معدوماً لأن العين تعرضت لعملية زراعة قرنية سابقة مما يجعل العين مهيئة لرفض الزراعة الجديدة. كما أفاد الطبيب أن امكانية ارجاع الشبكية إلى مكانها ضيئل وذلك بسبب تقلصها وحيث أن الانفصال موجود منذ مدة طويلة الأمر الذي يقلل من نسبة النجاح، إضافة إلى ان العصب البصري قد يكون تأثر بشكل غير رجعي لطول المدة ما لم يكن قد تأثر من ارتفاع ضغط العين. وقد قام المركز بالتواصل مع عائلة الأسير براش لمشاركتهم التقرير والنتائج التي تم الحصول عليها بعد الزيارة.

وعليه يقوم المركز والوزارة في الوقت الحالي على رفع السرية الطبية عن ملفات الأسرى المرضى والقيام بتصويرها وعرضها على الأطباء الاخصائيين الذين طلب الأسرى ادخالهم لمعاينتهم. وقد أصبح لدينا 19 ملفاً طبيا لكل من: أيمن أبو داوود، خالد الشاويش، إياد رضوان، عامر بحر، منصور موقدة، أحمد عوض، سامر عويسات، ناهض الأقرع، رياض العمور، محمود سليمان، عثمان الخليلي، فؤاد الشوبكي، لينا الجربوني، سمير أبو نعمة، محمد براش، ناصر الشاويش، طارق عاصي، نضال نيض بالاضافة لنعيم الشوامرة الذي أفرج عنه، ولا تزال المتابعة متواصلة عبر المحامين وممثلي الأسرى ومن خلال الالتماسات المقدمة للمحاكم الإسرائيلية للعمل من أجل السماح بدخول الأطباء الاخصائيين، وهو الأمر الذي أخذ يشعر الأسرى المرضى وعائلاتهم وعموم ابناء الحركة الأسيرة بالارتياح جراء الاهتمام الذي يلاقونه عند طلبهم الأطباء لمعاينتهم وبعد أن أصبح هذا الأمر ملموساً وواقعيا بعد كسر الفيتو الاسرائيلي وتحقيق بعض النتائج الملموسة التي هم على اطلاع ومعرفة بها. حيث تقدم المركز بالشراكة مع وزارة الأسرى بعدة التماسات منها ما هو لتقديم العلاج المناسب أو تسهيل زيارات الأهل أو علاج الأسنان أو زيارات اطباء مختصين حيث تم تقديم الالتماسات لكل من محمود سلمان، عابد عبد، معتصم

رداد، عبدالله البرغوثي، أكرم فسيسي، محمد جبر، سامر العيساوي، فؤاد الشوبكي، محمد براش وأيمن الشراونة.

ويبدو أن الحكومة الإسرائيلية وبعد الحركة الاعلامية في وسائل الاعلام المختلفة حول الوضع الصحي للشوامرة قررت الإفراج عنه للتهرب من المسؤولية عن حياته وتفادي الاحراج الذي قد تسببه وفاته إذا ما ابقته خلف القضبان. ويخضع الشوامرة حاليا للعلاج المكثف في الأردن.

وعلى الرغم من الصعوبات والتعقيدات التي واجهها المركز لتنفيذ هذه الزيارات، إلا أن التحرك الإعلامي القوي على هذا الصعيد قد ساهم في الضغط على ادارات السجون للموافقة على بعض الزيارات التي قمنا بتنفيذها خلال العام المنصرم وتمكنا من كسر التعنت الاسرائيلي القاضي بمنع الاطباء الفلسطينيين من زيارة الأسرى في السجون، وحقق نتائج غير متوقعة مثل اطلاق سراح الأسيرين محمد التاج ونعيم الشوامرة.

ولا زال المركز بالتعاون مع وزارة شؤون الأسرى مستمراً في الجهود الحثيثة في متابعة هذه القضية الحساسة والهامة وتقديم الالتماسات للسلطات الاسرائيلية لاطلاق سراح بعض الأسرى ذوي الحالات المرضية المستعصية في محاولة لانقاذ حياتهم قبل فوات الأوان، مما جعل مركز حريات مرجعاً للأسرى المرضى وعائلاتهم واصبح عنوان الحركة الأسيرة فيما يتعلق بالملف الطبي للأسرى في السجون الاسرائيلية.

أما على الصعيد الإعلامي فإن المركز يواصل اصدار البيانات الصحفية والتقارير التي تصف حالة الأسرى المرضى في السجون الإسرائيلية وتجاربهم القاسية وسياسة الاهمال الطبي المنتهجة بحقهم، وذلك يشمل جميع وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، وخصوصاً تلك التي تصل إلى داخل السجون الاسرائيلية كتلفزيون فلسطين وبعض الفضائيات العربية إضافة إلى راديو فلسطين وأم بي سي وجريدة القدس. مما يزيد من أهمية ما ينشر في هذه الوسائل إذ يزيد ما ينشره المركز ثقة الأسرى في المركز وما يقدمه من محاولات جادة لمساندة قضية الأسرى بشكل عام والمرضى بشكل خاص. ويهتم المركز في اصداراته الصحفية والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية على التأكيد على دور الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في دعم جهود المركز خلال الثلاث أعوام القادمة في قضية الأسرى المرضى. فقد أجرت جريدة القدس مقابلة مطولة مع مدير المركز السيد حلمي الأعرج الذي أشار إلى كل هذه الأمور.

المؤتمر الصحفي لمركز الدفاع عن الحريات بالتعاون مع الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى والمحررين ووزارة شؤون الأسرى والمحررين في 2013/6/24 لتسليط الضوء حول وضع الأسرى المرضى

وقد قام المركز بتحديث قائمة الأسرى المرضى التي تشتمل على 193 أسيراً[3] من الأسرى ذوي الحالات المرضية الصعبة؛ وقمنا بتوثيق هذه الحالات من خلال زيارات المحامين للسجون ولقاءاتهم مع الاسرى المرضى خاصة المحتجزين بشكل دائم في عيادة سجن الرملة نظراً لخطورة حالتهم. وقد تجاوزعدد الأسرى المرضى في سجون الاحتلال 800 أسيراً موزعين على كافة السجون.

ومن أبرز الأمراض التي يعاني منها هؤلاء الاسرى :مرض السرطان, أمراض القلب والشلل النصفي حيث لايتنقل المريض إلا على كرسي متحرك. وهناك ما يزيد عن 24 أسيراً يعانون من أمراض نفسية وأوضاعهم الصحية صعبة جداً نظراً لعدم تقديم أي رعاية طبية لهم سوى المسكنات والأقراص المخدرة التي تبقي الأسير نائماً لساعات طويلة , و تقوم مصلحة السجون بعزل البعض منهم في زنازين انفرادية مما يؤدي إلى تفاقم الحالة المرضية لهم. ويحتفظ المركز بقائمة الأسرى المرضى نفسياً ويمتنع عن نشرها في هذه القائمة حفاظاً على السرية الطبية لهؤلاء الأسرى وتجنباً لأي احراج او ملاحظة قد تبديها عائلاتهم.

و قد تناولت وسائل الإعلام المختلفة من الصحف المحلية ومواقع الانترنت القائمة التي نشرها المركز باهتمام بالغ وكذلك الحركة الأسيرة وعائلات الأسرى المرضى، واعتمدتها وزارة شؤون الأسرى وقام وزير شؤون الأسرى والمحررين بتسليمها للرئيس محمود عباس الذي أعلن في أكثر من مناسبة أن

[3] **ملحق رقم 3:** قائمة بأسماء الأسرى المرضى ذوي الحالات المستعصية

اطلاق سراح الأسرى المرضى من أهم أولويات السلطة الوطنية. وهذا بسبب الجهود الكبيرة والمضنية التي قام بها حريات ووزراة شؤون الأسرى ونادي الأسير والضمير ومركز أحرار والهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى والتي استطاعت تسليط الضوء على هذه القضية ووضعها في الصدارة وعلى رأس سلم الأولويات الوطنية لشعبنا ومؤسساته المختلفة.

ويقوم حريات في هذه الأثناء بالتنسيق مع الحركة الأسيرة للضغط على مصلحة السجون لتحسين الوضع الصحي في السجون حيث تقدموا في شهر تموز الماضي بورقة موقف حول السياسة الطبية الإسرائيلية في السجون بهدف نقاشها وبلورة موقف موحد بشأنها من قبل الحركة الأسيرة ووزارة شؤون الأسرى والمؤسسات الحقوقية الفلسطينية.

الحملة الدولية لإطلاق سراح الأسرى المرضى[4]

كما قام المركز ووزارة شؤون الأسرى والهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى باطلاق حملة دولية لنصرة قضية الأسرى المرضى في السجون الاسرائيلية واطلاع المجتمع الدولي على حقيقة معاناة الأسرى المرضى وما يتعرضون له من سياسة اهمال طبي وخطر يتهدد حياتهم، وتشمل الحملة التواصل مع اكثر من 500 منظمة دولية تعمل في مجال حقوق الانسان وتزويدها بالمعلومات الكاملة عن أبرز الحالات المرضية في السجون. من هنا فالواجب الوطني والإنساني والقانوني يدفعنا جميعاً لتحمل مسؤولياتنا اتجاه هذه القضية الإنسانية العادلة ورفع المعاناة عنهم وفضح الممارسات والإنتهاكات الإسرائيلية وسياسة الإهمال الطبي بحقهم، والضغط لإطلاق سراح الحالات المرضية التي يتهددها خطر الموت
وإذ تتضمن اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لعام 1949 وقواعد الامم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء لعام 1957 العديد من الاحكام حول الشروط الصحية للاعتقال والمعاملة الطبية خاصة العناية الطبية بالمرضى وتقديم العلاج المناسب لهم، وأمام تنصل سلطات الاحتلال من مسؤوليتها في هذا المجال، وتعذر توفير العلاج لهم وهم في قبضتها فإن هدف الحملة الأساسي ومطلبها الأول هو الافراج عن الحالات المرضية خاصة الحرجة منها، وذلك ضمانا لحقهم في تلقي العلاج المناسب وحقهم في الحياة. وحيث ان هناك مسوغ قانوني لهذا المطلب المشروع والنافذ فإنه لا بد من الزام المستوى السياسي الاسرائيلي بمسؤولياته القانونية والاخلاقية تجاه الاسرى المرضى، وتواصل اعتماد سياسة ممنهجة ضدهم تؤدي بالضرورة الى موتهم البطيء. وهذا الموضوع يمكن الاستدلال عليه من خلال ما نصت عليه المادتان 31 و 92 من اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 على ضرورة أن تكون الفحوص الطبية مرة واحدة على الأقل شهرياً ليكون بالإمكان مراقبة الحالة الصحية واكتشاف الأمراض المعدية حال ظهورها على أن يتضمن الفحص من بين ما يتضمن التصوير بالأشعة مرة واحدة سنوياً على الأقل.
أما بخصوص المتطلبات الصحية والوصول إلى الأطباء، فقد أشارت اتفاقية جنيف الرابعة (المادة 85) واتفاقية جنيف الثالثة (المادة 29) والقواعد النموذجية الدنيا (المادة 26) إلى أهمية توفير مرافق صحية تستوفي فيها الشروط الصحية وتراعى فيها النظافة الدائمة. كما تحظر اتفاقية جنيف الثالثة (المادة 30) منع الأسرى من عرض أنفسهم على الأطباء والحصول على تقرير طبي يبين طبيعة المرض أو الإصابة

[4] ملحق رقم 4: الحملة الدولية لاطلاق سراح الأسرى المرضى

ومدة ونوع العلاج. وتفضل نفس المادة أن يعالج الأسرى أطباء من جنيستهم أو يتبعون للدولة التي يتبع لها الأسرى.
فيما نصت المواد 109 و 110 من الاتفاقية الثالثة والملحق الأول بإعادة الأسرى المصابين بأمراض خطيرة إلى أوطانهم.
إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تواصل انتهاكها لحقوق الأسرى عموماً وحقوق الأسرى المرضى على وجه الخصوص تنتهك بشكل متعمد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ولا تذعن للالتزامات الواردة في هذه المواثيق الدولية التي تفرض عليها تقديم العلاج المناسب لهم وإطلاق سراح الحالات المرضية الحرجة التي تعمدّت عدم تقديم العلاج المناسب لها مما أدى إلى وفاة العديد منهم كان أخرهم الأسير ميسرة أبو حمدية الذي توفي بتاريخ 2013/4/2 بسبب إصابته بسرطان الحنجرة الذي انتشر في كل أنحاء جسده دون تقديم العلاج له بما في ذلك العلاج الكيماوي كما أظهر تقرير التشريح.
وفي هذا الخصوص، يتوجه المركز ضمن حملته المذكورة الى كافة المنظمات الدولية والى الدول الاطراف في اتفاقيات جنيف الانضمام لتكثيف الجهود وإتخاذ ما يلزم من تدابير لوضع هذه المطالبة موضع التنفيذ لكي يمارس الاسرى والمعتقلين المرضى حقهم القانوني والانساني في العلاج والعناية الطبية اللائقة وحقهم في الحياة.

المجلة السنوية[5]

أصدر المركز بتاريخ 2013/12/25 مجلة متخصصة في موضوع الأسرى المرضى حظيت بإعجاب وتقدير عالي من قبل المؤسسات الحقوقية والمشاركين في مؤتمر الأسرى المرضى الذي انعقد بتاريخ 2014/1/22 حيث وزعت المجلة بشكل واسع هناك كما وزعت المجلة على المحافظات وعدد كبير من المؤسسات والمدارس.
ومن عناصر قوة المجلة مشاركة عدد من المؤسسات الحقوقية العاملة في مجال الدفاع عن قضايا الأسرى بالكتابة فيها وكذلك وزارة شؤون الأسرى وهي مرجع قيم لكل ما له علاقة في قضية الأسرى المرضى خاصة أنها تتضمن أسماء الأسرى المرضى من ذوي الحالات المرضية المزمنة وأبرز الحالات في سجون الاحتلال الإسرائيلي وزاوية خاصة بالحملة الدولية مع التركيز على أبرز واصعب الحالات المرضية في السجون.

المؤتمر الوطني السنوي لنصرة قضية الأسرى المرضى:

عقد مركز حريات في 2014/1/22 مؤتمراً متخصصاً حول الأسرى المرضى بعنوان ' **المسؤولية الدولية السياسية والقانونية والأخلاقية لإنقاذ حياة الأسرى المرضى في سجون الاحتلال**'، تحت رعاية ومشاركة رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمدلله وبالشراكة مع وزارة شؤون الأسرى والمحررن والهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى، وحضور وزير الأسرى ومحافظ محافظة رام الله والبيرة د. ليلى غنام وعدد كبير وعائلات الأسرى المرضى والأسرى المحررين وعمداء الأسرى وممثلي القوى السياسية وأعضاء اللجنة

[5] ملحق رقم 5: المجلة السنوية التي تم اصدارها بتاريخ 2013/12/25

التنفيذية والمجلس التشريعي وعدد واسع من المهتمين وقيادات الأحزاب السياسية. وحظي المؤتمر بتغطية اعلامية واسعة جداً وقد قامت العديد من الفضائيات ببثه على الهواء مباشرة خاصة فلسطين مباشروالفضائية الفلسطينية التي يشاهدها الأسرى في السجون والذين شاهدوا المؤتمر بكامله وعبروا عن ارتياحهم العميق لهذا الجهد الذي يسلط الضوء على قضيتهم وبالمستوى السياسي والاجتماعي والقانوني المشارك في هذا المؤتمر.

وكان من أبرز توصيات المؤتمر:

a. أن يتم العمل على فتح سجون الاحتلال للمراقبة الدولية الحقوقية للاطلاع على طبيعة الرعاية الصحية التي تقدم للأسرى المرضى، وعلى ما يجري داخل هذه السجون، خاصة أقسام التحقيق
b. ضرورة العمل على حشد الإجماع المحلي والدولي للدفاع عن الأسرى المرضى في سجون الاحتلال، والذين يصل عددهم إلى 800 أسير يتهددهم خطرالموت، ومنهم من يحتاج إلى إجراء عمليات جراحية عاجلة، وحالات أخرى تعاني السرطان والفشل الكلوي، والإعاقات الكلية والجزئية، حيث تتعمد إدارة مصلحة السجون سياسة الإهمال الطبي بحقهم، وتماطل في تقديم العلاج المناسب لهم، كما تواصل سلطات الاحتلال اعتقال عدد من الأسرى المرضى في ظروف صحية وإنسانية متردية في ما يسمى عيادة سجن الرملة.
c. توسيع دائرة الحملة الشعبية والإعلامية التضامنية مع الأسرى المرضى، وفضح ممارسات الاحتلال وسياسة الاهمال الطبي المتعمد بحقهم.
d. مطالبة السلطة الوطنية والمفاوض الفلسطيني أن يضغطوا بكل ثقلهم لوضع ملف الأسرى المرضى على طاولة المفاوضات, إذ تستدعي هذه القضية ضغطاً سياسياً استثنائياً واستراتيجية وطنية واضحة لحث الجامعة العربية والمجتمع الدولي على التحرك للإنتصار لقضية الأسرى المرضى وإدانة الجريمة التي ترتكب بحقهم من قبل مصلحة السجون وطواقمها الطبية.

وقد حظي المؤتمر بتغطية اعلامية واسعة حيث تم بثه مباشراً على فضائية فلسطين، كما قامت العديد من المحطات الفضائية والمواقع الالكترونية والصحف المحلية بتغطية الخبر بالتفصيل.

واليكم ملخصاً عن أبرز الانجازات التي تحققت خلال العام الأول من مشروع تحسين حالة حقوق الأنسان للأسرى المرضى في سجون الاحتلال الإسرائيلي:

1. الإسهام وبالتعاون مع وزارة شؤون الأسرى ونادي الأسير في الافراج عن محمد التاج
2. الإسهام وبالتعاون مع وزارة شؤون الأسرى ونادي الأسير في الافراج عن نعيم الشوامرة
3. كسر الفيتو الإسرائيلي بمنع دخول أطباء مختصين للسجون لمعاينة الأسرى المرضى ونجاح حريات بالتعاون مع وزارة شؤون الأسرى بإدخال أربعة اطباء لمعاينة كل من ثائر حلاحلة، محمد ابراش، معتصم رداد ويسري المصري.
4. التقدم بالتماسات لعدد من الأسرى المرضى لتصوير ملفاتهم الطبية وادخال اطباء لمعاينتهم والافراج المبكر عن عدد منهم كالأسير محمد التاج، نعيم السوامرة، معتصم رداد ويسري المصري.
5. تسليط الضوء على قضية الأسرى المرضى والنجاح في سياق التعاون المشترك مع كل المؤسسات المعنية مثل وزارة شؤون الأسرى لجعل هذه القضية مركزية للمجتمع الفلسطيني والمستوى السياسي والمفاوض الفلسطيني حتى أن الرئيس محمود عباس أعلن في أكثر من مناسبة أن حرية الأسرى ستحتل الأولوية في هذه المرحلة.
6. تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالأسرى المرضى في سجون الاحتلال وحصر كل الحالات المرضية التي وصلت إلى 800 حالة وحصر الحالات المرضية الصعبة منها والتي وصلت لغاية الآن 193 حالة.
7. اعتماد قائمة حريات للأسرى المرضى من قبل وزارة شؤون الأسرى والمستوى السياسي الفلسطيني حيث قدمت القائمة كما هي للرئيس محمود عباس والمفاوض الفلسطيني لتكون أساس التفاوض والضغط من أجل اطلاق سراح هؤلاء المرضى على طاولة المفاوضات.

8. نشر وتعميم قائمة الأسرى المرضى من ذوي الحالات المرضية الصعبة في الصحف المحلية ومواقع الانترنت واطلاع الحركة الأسيرة عليها، وقد حظيت القائمة بارتياح واسع في اوساط الحركة الأسيرة وعائلات الأسرى المرضى لأننا هنا نتحدث عن اسماء واحكام وامراض وليس ارقام.
9. اصدار مجلة متخصصة في موضوع الأسرى المرضى بمشاركة عدد من المؤسسات الحقوقية تتضمن قائمة بأسماء الحالات المرضية المزمنة وتحتوي أوراق حقوقية تبين انتهاكات ادارة السجون الاسرائيلية للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان تجاه الأسرى المرضى
10. عقد مؤتمر متخصص بالأسرى المرضى بعنوان '**المسؤولية الدولية السياسية والقانونية والأخلاقية لإنقاذ حياة الأسرى المرضى في سجون الاحتلال**'، تحت رعاية رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمدلله ومشاركته وحضور عدد كبير من الشخصيات الاعتبارية كوزير شؤون الأسرى ومحافظ المدينة وقيادات الأحزاب السياسية.
11. ادخال اربع كراسي متحركة لأسرى من ذوي الاحتياجات الخاصة في سجن الرملة